



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

سلسلة المسائل الفقهية

٢

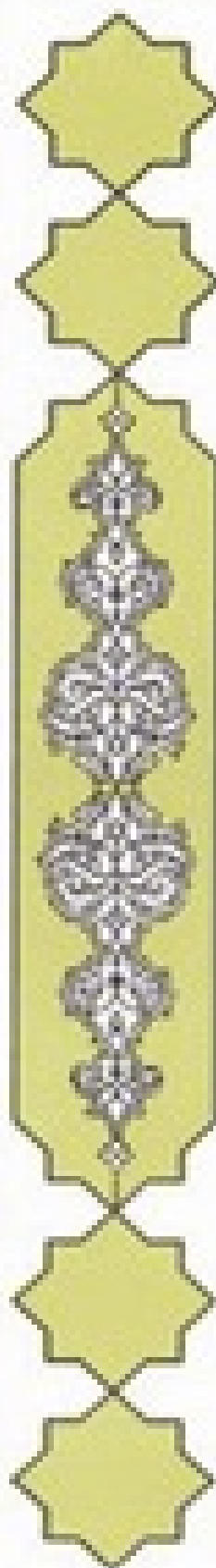
المسح على الخفين

على ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الفتية المحقق

جعفر السبحاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسله المسائل الفقهيہ

کاتب:

آیت اللہ العظمیٰ جعفر سبحانی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الامام الصادق (عليه السلام)

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٦	سلسله المسائل الفقهيه - المسح على الخفّين على ضوء الكتاب و السنّه المجلد ٢
٦	اشاره
٦	المسح على الخفّين على ضوء الكتاب و السنّه
٨	المقدمه
١٠	المسح على الخفّين اختياراً في الحضر و السفر
١٠	اشاره
١٤	١. الاحتجاج بالكتاب العزيز
١٦	٢. الاحتجاج بالسنّه
١٧	٣. إجماع أئمه أهل البيت (عليهم السلام)
٢٠	ما يدعم القول بالمنع
٢٤	أدلّه القائلين بجواز المسح
٢٤	اشاره
٢٥	الأول: روايه جرير بن عبد الله البجلي
٢٨	الثاني: روايه المغيره بن شعبه
٣٦	الثالث: دراسه سائر الروايات
٤١	تساؤلات حول مسأله المسح على الخفّين
٤١	اشاره
٤٩	فروع المسأله
٥٣	تعريف مركز

سلسله المسائل الفقهيہ – المسح على الخفين على ضوء الكتاب و السنه المجلد ٢

اشاره

سرشناسه: سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدیدآور: سلسله المسائل الفقهيہ / تالیف جعفر سبحانی.

مشخصات نشر: قم: موسسه الامام صادق (ع)، ۱۴۳۰ق = ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری: ۲۶ ج

فروست: سلسله المسائل الفقهيہ؛ ۱.

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع: احکام فقهی

موضوع: فقه تطبیقی

شناسه افزوده: موسسه امام صادق (ع)

ص: ۱

المسح على الخفين على ضوء الكتاب و السنه

المقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أفضل خلقه و خاتم رسله محمّد و على آله الطيبين الطاهرين الذين هم عيبه علمه و حفظه سنه.

أمّا بعد، فإنّ الإسلام عقيدته و شريعته، فالعقيدته هي الإيمان بالله و رسله و اليوم الآخر، و الشريعته هي الأحكام الإلهيه التي تكفل للبشريه الحياه الفضلى و تحقّق لها السعاده الدنيويه و الأخرويه.

و قد امتازت الشريعته الإسلاميه بالشمول، و وضع الحلول لكافه المشاكل التي تعترى الإنسان في جميع جوانب الحياه قال سبحانه: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا). (١)

ص: ٣

غير أنّ هناك مسائل فرعيه اختلف فيها الفقهاء لاختلافهم فيما أثر عن مبلغ الرسالة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، الأمر الذي أدى إلى اختلاف كلمتهم فيها، وبما أنّ الحقيقة بنت البحث فقد حاولنا في هذه الدراسات المتسلسله أن نطرحها على طاولة البحث، عسى أن تكون وسيله لتوحيد الكلمه و تقريب الخطى في هذا الحقل، فالخلاف فيها ليس خلافاً في جوهر الدين و أصوله حتى يستوجب العدا و البغضاء، و إنّما هو خلاف فيما روى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم)، و هو أمر يسير في مقابل المسائل الكثيره المتفق عليها بين المذاهب الإسلاميه.

و رائدنا في هذا السبيل قوله سبحانه: (وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَ لَا تَفَرَّقُوا وَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً... (١)).

جعفر السبحاني قم مؤسسه الإمام الصادق (عليه السلام) ٣.

ص: ٤

١- . آل عمران: ١٠٣.

المسح على الخفين اختياراً في الحضر و السفر

إشاره

حُكى عن كثير من الصحابه و التابعين جواز المسح على الخفين، فى الحضر و السفر اختياراً من دون ضروره تقتضيه، و انّ المكلف مخير بمباشره الرجلين بالغسل، و الخفين بالمسح، مع اتفاقهم على عدم جواز المسح على الرجلين مكان الغسل اختياراً و اضطراراً.

غير انّ لفيفاً من الصحابه و أئمه أهل البيت قاطبه، أنكروا جواز المسح على الخفين، أشدّ الإنكار كما ستوافيك كلماتهم و فى مقدّماتهم:

١. الإمام على بن أبى طالب (عليه السلام).

ص: ٥

٢. حبر الأئمة عبد الله بن عباس.

٣. أم المؤمنين عائشه.

٤. عبد الله بن عمر، وإن حكى عنه العدول أيضاً.

٥. الإمام مالك على إحدى الروايتين، فقد أنكر جواز المسح على الخفين في آخر أيامه.

قال الرازي: و أمّا مالك فإحدى الروايتين عنه أنه أنكر جواز المسح على الخفين، ولا نزاع أنه كان في علم الحديث كالشمس الطالعه فلو لا- أنه عرف فيه ضعفاً وإلا- لما قال ذلك، و الروايه الثانيه عن مالك أنه ما أباح المسح على الخفين للمقيم و أباحه للمسافر مهما شاء من غير تقدير فيه.(١)

و روى النووي في «المجموع» عن مالك ست روايات، إحداهما: لا يجوز المسح، الثانيه: يجوز و لكنّه يكره، الثالثه: يجوز أبداً و هي الأشهر عنه و الأرجح عند٣.

ص: ٦

١- . التفسير الكبير للرازي: ١١/١٦٣.

أصحابه، الرابعه: يجوز مؤقتاً، الخامسه: يجوز للمسافر دون الحاضر، السادسه: عكسه. (١)

٦. أبو بكر محمد بن داود الظاهري، و هو ابن داود الذى ينسب إليه المذهب الظاهري. (٢)

هذا هو موقف الصحابه و التابعين و إمام الظاهريه فى المسأله، و المهم هو دراسه الأدله، فإنّ الإجماع غير محقق فى المسأله و قد عرفت وجود الاختلاف بينهم، و قبل أن ندخل فى صلب الموضوع نرى من الأجدد أن نشير إلى نكته مهمه فى المقام.

إنّ الاختلاف فى الرأى إنّما يكون سائغاً إذا كان نتيجة الاجتهاد فى فهم الأدله، كاختلاف المصلين فى غسل الأرجل و مسحهما، لأجل الاختلاف فى عطف (أَرْجُلَكُمْ) فى قوله سبحانه: (وَأَمْسَحُوا).

ص: ٧

١- .المجموع: ١/٥٠٠.

٢- .المجموع: ١/٥٠٠.

بِرُّؤُسَيْكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكُفَّيْنِ) حيث اختلفوا فى أنّها هل هى معطوفه على (بِرُّؤُسَيْكُمْ) فلا بد من مسحهما أو على «الوجه و الأيدى» المذكورتين فى الجملة السابقه فلا بد من غسلهما؟ فبذلك صار المسلمون على طائفتين مختلفتين فى حكم الأرجل.

و هذا النوع من الاختلاف إنّما يتصوّر فيما إذا كان فى المسأله دليل من الكتاب و السنّه قابل للاجتهاد و بالتالى قابل للاختلاف فى الاستظهار، و أمّا إذا لم يكن فيها أى دليل لفظى، غير ادّعاء رؤيه عمل النبى و أنّه كان يمسح على الخفّين فالاختلاف فى مثلها عجيب جدّاً، لأنّه (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يتوضّأ أمام الناس، ليله و نهاره و كان الناس يتسابقون بالتبرّك بماء وضوئه، و مع ذلك صارت الصحابه بعد رحيله على صنفين، بين مثبت للمسح على الخفّين مطلقاً، و ناف كذلك، و مفصل بين الحضر و السفر، مع أنّ الطائفه النافيه كانوا هم الذين يلازمونه طيله حياته، فى إقامته و طعنه كعلى و عائشه و كانوا يعدّون

شعاراً بالنسبه إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) لا دثاراً.

و على كل تقدير فالمتبع هو الدليل، و إليك دراسته أدله النافين، فقد احتجوا بالكتاب و السنه و اتفاق أئمه أهل البيت.

١. الاحتجاج بالكتاب العزيز

قال سبحانه: (وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ). (١)

فظاهر الآية فرض مباشره الأرجل نفسها و المسح على الخفين ليس مسحاً على الأرجل، و الآية فى سورة المائدة المشتمله على آيه الوضوء، و هى آخر سورة نزلت على النبى كما نصت عليه أم المؤمنين عائشه.

روى الحاكم عن جبير بن نفير، قال: حججت فدخلت على عائشه (رض) و قالت لى: يا جبير تقرأ المائدة؟ فقلت: نعم، قالت: أما إنها آخر سورة نزلت، فما

ص: ٩

١- . المائدة: ٦.

وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، و ما وجدتم من حرام فحرّموه.

ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

و نقل أيضاً عن عبد الله بن عمرو، أنّ آخر سورة نزلت، سورة المائدة. و قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، و أقره الذهبي و صححه. (١)

و على هذا فليس لنا العدول عمّا فى هذه السورة من الأحكام إلّا بدليل قطعى يصحّ نسخ الكتاب به إذا قيل بجوازه فى الحضر أو السفر اختياراً و لو مده قصيره.

قال الرازى: أجمع المفسرون على أنّ هذه السورة (المائدة) لا منسوخ فيها البتة إلّا قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ) فإنّ بعضهم قال هذه الآية منسوخه، و إذا كان كذلك امتنع القول بأنّ وجوب

غسل الرجلين منسوخ.

ثم إنَّ خبر المسح على الخفَّين بتقدير أنَّه كان متقدِّماً على نزول الآية، كان خبر الواحد منسوخاً بالقرآن، و لو كان بالعكس كان خبر الواحد ناسخاً للقرآن. (١) و لا يُنسخ القرآن بخبر الواحد مهما بلغ من الصحه.

٢. الاحتجاج بالسنة

روى البيهقي عن ابن عمر قال: توضَّأ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) مرَّه مرَّه ثم قال: هذا وضوء من لا تقبل له صلاة إلاَّ به، ثمَّ توضَّأ مرَّتين مرَّتين ثمَّ قال: هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين، ثمَّ توضَّأ ثلاثاً ثلاثاً ثمَّ قال: هذا وضوءى و وضوء المرسلين من قبلى. (٢)

ص: ١١

١- . تفسير الرازى: ١١/١٦٣.

٢- . السنن الكبرى: ١/٨٠، باب فضل التكرار فى الوضوء، و رواه ابن ماجه فى سننه: ١/٤١٩. و لاحظ أحكام القرآن للجصاص:

ولا شك أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) باشر الفعل بالرجلين دون الخف، لأنّه لو أوقع الفعل على الخفّين لم يحصل الإجزاء إلّا به و ذلك منفي اتفاقاً، و على ضوء ذلك فمن توضّأ و مسح على الخفّين لا تقبل صلاته حسب تصريح الرسول.

٣. إجماع أئمّه أهل البيت (عليهم السلام)

اتفق أئمّه أهل البيت عليهم السّلام على المنع. و قد تضافرت الروايات عنهم، نذكر منها ما يلي:

١. روى الشيخ الطوسى فى «التهذيب» بسند صحيح عن زراره بن أعين، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: قلت له: فى مسح الخفّين تقيه؟ فقال: «ثلاثه لا أتقى فيهنّ أحداً: شرب المسكر، و مسح الخفّين، و متعه الحجّ». (١)

٢. روى الشيخ الطوسى بسنده عن أبى الورد قال:

ص: ١٢

١- . التهذيب: ١/٣٦٢، الحديث ١٠٩٣.

قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إن أبا ظبيان حدّثني أنّه رأى علياً (عليه السلام) أراق الماء ثمّ مسح على الخفّين فقال: «كذب أبو ظبيان، أما بلغك قول علي (عليه السلام) فيكم سبق الكتاب الخفّين». فقلت:

فهل فيهما رخصه؟ فقال: «لا، إلا من عدوّ تقيه، أو تلج تخاف على رجلك». [\(١\)](#)

٣. روى الشيخ الطوسي عن زراره، عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وفيهم عليّ (عليه السلام)، فقال: ما تقولون في المسح على الخفّين؟ فقام المغيرة بن شعبه فقال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يمسح الخفّين. فقال علي (عليه السلام): «قبل المائدة أو بعدها؟» فقال: لا أدري. فقال علي (عليه السلام): «سبق الكتاب الخفّين. إنّما أنزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة». [\(٢\)](#)

٤. روى الصدوق بإسناده عن ثابت الثمالي، عن ١.

ص: ١٣

١- . التهذيب: ١/٣٦٢، الحديث ١٠٩٢.

٢- . التهذيب: ١/٣٦١، الحديث ١٠٩١.

حبابه الوالبيه فى حديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قالت سمعته يقول: «إنا أهل بيت لا نمسح على الخفين، فمن كان من شيعتنا فليقتد بنا و ليستن بسنتنا» (١).

وقال فى مكان آخر: ولم يعرف للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خفّ إلا خفّ أهده له النجاشى و كان موضع ظهر القدمين منه مشقوقاً، فمسح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على رجله و عليه خفّاه، فقال الناس: إنّه مسح على خفيه» (٢).

٥. روى الصدوق باسناده عن الأعمش، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: هذه شرائع الدين لمن أراد أن يتمسك بها، و أراد الله هداه: إسباغ الوضوء كما أمر الله فى كتابه الناطق، غسل الوجه و اليدين إلى المرفقين، و مسح الرأس و القدمين إلى الكعبين مرّه مرّه و مرّتان جائز، و لا ينقض الوضوء إلا البول و الريح و النوم و الغائط و الجنابه، و منث.

ص: ١٤

١- . الفقيه: ٤/٢٩٨ ح ٨٩٨.

٢- . الفقيه: ١/٤٨، الحديث ١٠ من أحاديث حدّ الوضوء. و لاحظ سنن البيهقى: ١/٢٨٢ ففيتها ما يؤيد مضمون ذلك الحديث.

مسح على الخفين فقد خالف الله ورسوله وكتابه، ووضوؤه لم يتم، وصلاته غير مجزيه...»(١).

٦. ما تضافر عن علي (عليه السلام) أنه كان يحتج على القائل بالجواز، بأنّ الكتاب سبق المسح على الخفين.(٢).

ما يدعم القول بالمنع

إنّ هناك وجوهاً تدعم القول بالمنع نذكرها تباعاً:

٧. ما روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال: سلوا هؤلاء الذين يروون المسح هل مسح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد نزول المائدة؟ والله ما مسح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد نزول المائدة، ولئن أمسح على ظهر عنز في الصلاة أحب إليّ من أن أمسح على الخفين.(٣).

ص: ١٥

١- الوسائل: ١/٢٧٩، الحديث ١٨ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

٢- سنن البيهقي: ١/٢٧٢؛ عمده القارئ: ٣/٩٧؛ نيل الأوطار: ١/٢٢٣.

٣- المبسوط للسرخسي: ١/٩٨؛ تفسير الرازي: ١١/١٦٣ و في لفظ الرازي: لأمسح على جلد حمار.

٨. و ما روى عن عائشه أنها قالت: لئن تقطع قدماى أحبّ إليّ من أن أمسح على خفّين. (١)

نعم نقل غير واحد أنّ علياً و عائشه رجعا عن القول بالمنع، إلى القول بالجواز.

غير أنّ قولهم بالمنع ثابت عند الجميع و رجوعهم عمّا قالوا، خير واحد لا يصح الاعتماد عليه فى المقام.

على أنّ الإمام عليّاً و عائشه كانا مع النبى ليله و نهاره، فكيف يمكن أن يقال: خفى عليهما كيفية وضوء النبى فأفتيا بالمنع و لمّا تبين الحق، عدلا عن قولهما؟! ٩. أنّ الأخذ بالجواز لو كان متأخراً عن نزول المائدة كان ناسخاً للقرآن الكريم، و القرآن لا ينسخ بخبر الواحد، و قد اتفق الأصوليون إلّا من شدّد على ما ذكرنا، فلا محاله يكون الحديث معارضاً للقرآن الكريم و قد روى عنه (صلى الله عليه و آله و سلم) أنّه قال: «إذا روى لكم عنى حديث فأعرضوه ٨.

ص: ١٦

على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه وإلا فردّوه».(١)

١٠. اتفق فقهاء السنّه على أنّ مسح البشرة لا يغنى عن الغسل، فالقول بأنّ المسح على الخفّين يغنى عن غسل الرجلين أمر عجيب يخالف العقل الصريح.

١١. الاختلاف الشديد بين الفقهاء فى الجواز و عدمه يوجب سقوط الروايات المجوزه و المانعه فلا محيص من الرجوع إلى ظاهر كتاب الله.

١٢. إنّ المسح على الخفّين اختياراً مكان الغسل أو المسح لو كان أمراً مشروعاً، لعرفه الصحابه كلّهم و لم يقع بينهم نزاع و لبلغ مبلغ التواتر مع أنّا نرى أنّ النزاع كان بينهم على قدم و ساق.

كلّ ذلك يدلّ على عدم الجواز، و على فرض ثبوت المسح على الخفّين من النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) فيمكن الجمع بينه و بين الآيه الكريمة بالوجهين التالين:٣.

ص: ١٧

١- . التفسير الكبير للرازى: ١١/١٦٣.

أ. أنّ النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) مسح على الخفين في فتره خاصه قبل نزول آيه الوضوء في سورة المائدة، و الكتاب نسخ ما أثر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، و بهذا يمكن الجمع بين جواز المسح على الخفين، و لزوم مباشره الرجلين، و ما روى عن علي (عليه السلام) متضافراً بأنّه سبق الكتاب الخفين يشير إلى ذلك، و أنّ المسح على الخفين كان رخصه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فتره من الزمان، غير أنّ الكتاب نسخ هذه الرخصه.

ب. أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مسح على خفّ أهده له النجاشي و كان موضع ظهر القدم منه مشقوقاً غير مانع عن مسح البشره، فمسح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على رجله و عليه خفّاه، فقال الناس: إنّّه (صلى الله عليه وآله وسلم) مسح على خفيّه، من دون التفات إلى أنّه لم يمسح على نفس الخفّ بل على الرجلين تحت الخفّ. (1)

و بما ذكرنا من الوجهين يمكن الجمع بين ما نقل من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من أنّه مسح على الخفين و ما استفاد من ٤.

ص: ١٨

١- . لاحظ ص ١٣، رقم ٤.

الكتاب من لزوم مباشره الرجلين و ما عليه أئمه أهل البيت (عليهم السلام) و لفيف من الصحابه و على رأسهم الإمام على بن أبى طالب (عليه السلام) الذى عرفه النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) بقوله:

«علئى مع الحقّ و الحقّ مع على لا يفترقان حتّى يردا علئى الحوض».(١)

و الذى قال الإمام الرازى فى حقّه فى مسأله الجهر بالبسمله حيث كان على يرى لزوم الجهر بالبسمله فى الصلاه الجهرية: و من اتّخذ علئياً إماماً لدينه فقد استمسك بالعروه الوثقى فى دينه و نفسه.(٢)

إلى هنا تمت دراسه أدلّه القائلين بالمنع، فهلمّ معى ندرس أدلّه القائلين بالجواز.

أدلّه القائلين بجواز المسح

أشاره

قد تعرفت على أدلّه القائلين بالمنع، فهلمّ معى

ص: ١٩

١- . تاريخ بغداد: ١٤/٣٢١، و مجمع الزوائد: ٧/٢٣٢.

٢- . التفسير الكبير للرازى: ١/٢٠٧.

ندرس أدلّه القائلين بالجواز، و هي عباره عن عدّه روايات:

الأول: روايه جرير بن عبد الله البجلي

احتجّ القائلون بالجواز بما رواه مسلم في صحيحه عن جرير (بن عبد الله البجلي) و روى عن إبراهيم الأدهم أنّه قال: ما سمعت في المسح على الخفّين أحسن من حديث جرير. (١)

فأخرج مسلم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام قال: بال جرير ثمّ توضّأ و مسح على خفّيه، فقيل:

تفعل هذا قال: نعم، رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بال ثمّ توضّأ و مسح على خفّيه.

قال الأعمش، قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا الحديث، لأنّ إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

و قد فسر النووى وجه إعجابهم بقوله: إنّ الله تعالى قال فى سورة المائدة: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى

ص: ٢٠

١- . شرح صحيح مسلم للنووى: ١٦٤٤/١٦٥٣، الحديث ٧٢.

الْمَرِاقِ وَ امْسِيحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ اَرْجُلِكُمْ) فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة، لاحتل كون حديثه في مسح الخف منسوخاً بآيه المائدة، فلمّا كان إسلامه متأخراً علمنا أنّ حديثه يُعمل به، و هو مبيّن أنّ المراد بآيه المائدة غير صاحب الخف، و السنّه مخصّصه للآيه، و الله أعلم. (١)

يلاحظ عليه: أوّلاً: بأنّه خبر واحد لا يُنسخ الكتاب به، فإنّ للكتاب العزيز مكانه عظيمه لا يجاريه شيء سوى السنه المتواتره أو الخبر المحفوف بالقرائن المفيده للعلم لا الخبر الواحد فضلاً عن حديث يتعجب راويه عن عمل جرير، فلو كان شيئاً شائعاً بين المسلمين لما تعجب منه.

و ثانياً: أنّ الاحتجاج به فرع أن يكون إسلام جرير بعد نزول المائدة و هو غير ثابت، بل الثابت خلافه حيث أسلم قبله. ٨.

ص: ٢١

قال ابن حجر العسقلانى: جزم ابن عبد البر أنّ جريراً أسلم قبل وفاه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأربعين يوماً، وهو غلط، ففى الصحيحين عنه أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال له: استنصت الناس فى حجه الوداع، و جزم الواقدى بأنّه وفد على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى شهر رمضان سنة عشر و أنّ بعثه إلى ذى الخلصه كان بعد ذلك و أنّه وافى مع النبي حجّه الوداع من عامه إلى أن قال: إنّ الشعبي حدّث عن جرير أنّه قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إنّ أخاكم النجاشى قد مات، أخرجه الطبرانى فهذا يدلّ على أنّ إسلام جرير كان قبل سنة عشر، لأنّ النجاشى مات قبل ذلك. (١)

أقول: إنّ النجاشى قد توفى فى حياه النبي فى شهر رجب سنة تسع من الهجره.

قال الذهبى: قال النبي للناس: إنّ أخاً لكم قد مات بأرض الحبشه، فخرج بهم إلى الصحراء و صفّهم ٦.

ص: ٢٢

١- . الإصابه: ١/٢٣٤، ترجمه جرير، برقم ١١٣٦.

صفوفاً، ثمَّ صلَّى عليه، فنقل بعض العلماء أنّ ذلك كان في شهر رجب سنة تسع من الهجره. (١)

و نقل في الموسوعه العربيه العالميه أنّه توفّي في عام تسع من الهجره يعادل ٦٣٠ ميلاديه. (٢)

و على ضوء هذا فلا- يصحّ الاحتجاج بخبر جرير، لأنّه من المحتمل جدّاً أن يكون عمل النبي قبل نزول المائده بكثير، فنسخته سورة المائده كما قال علي (عليه السلام): سبق الكتاب الخفّين.

و لو احتملنا أنّ إسلامه كان بعد سورة المائده، فهو خبر واحد لا ينسخ به الكتاب فإنّ للكتاب، منزله عظيمه لا يعادلها شيء.

الثاني: روايه المغيره بن شعبه

أخرج مسلم بسنده عن الأسود بن هلال، عن

ص: ٢٣

١- . سير اعلام النبلاء: ١/٤٤٣ برقم ٨٦.

٢- . الموسوعه العربيه العالميه: ٢٥/٢٢٠.

المغيره بن شعبه قال: بينا أنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذات ليلة إذ نزل فقضى حاجته، ثم جاء فصبيت عليه من إداؤه كان معي، فتوضأ و مسح على خفيه.

و قد أخرجه بطرق أخرى كلها تنتهي إلى المغيره بن شعبه. (١)

يلاحظ على الرواية: أولاً: أنّ المغيره بن شعبه لا- يحتج بحديثه لسوابقه النكراء قبل إسلامه و بعده على الرغم من أنّ له في الصحيحين اثني عشر حديثاً، و يكفي في ذلك ما نلوه عليك من جريمته المروّعه على قومه.

١. روى المؤرخون: وقد المغيره مع نفر من بنى مالك على المقوقس فأهدى لهم ما أهدى، فلمّا خرجوا من عنده أقبلت بنو مالك يشترون هدايا لأهلهم فخرجوا و حملوا معهم الخمر.

يقول المغيره: كُنّا نشرب الخمر فأجمعتُ على قتلهم .٠

ص: ٢٤

١- . شرح صحيح مسلم للنووي: ٣/١٧١، برقم ٧٦ و لاحظ رقم ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٠.

فتمارضت، و عصبت رأسي، فوضعوا شرابهم، فقلت: رأسي يُصدِّع و لكنِّي أسقيكم فلم ينكروا، فجعلت أسرف لهم، و أترع لهم جميعاً الكأس، فيشربون و لا يدرون حتى ناموا سكرًا، فوثبتُ و قتلتهم جميعاً و أخذت ما معهم، فقدمت على النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فوجدته جالساً في المسجد مع أصحابه و عليّ ثياب سفر، فسلمت، قال أبو بكر: أ من مصر أ قبلتم؟ قلت: نعم، قال: ما فعل المالكيون؟ قلت: قتلتهم، و أخذت أسلابهم، و جئت بها إلى رسول الله ليخمسها، فقال النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): «أما إسلامك فنقبله و لا آخذ من أموالهم شيئاً، لأنَّ هذا غدر و لا خير في الغدر» فأخذني ما قرب و ما بعد.

قلت: إنما قتلتهم و أنا على دين قومي، ثمَّ أسلمت الساعة.

قال: «فإنَّ الإسلام يجبُ ما كان قبله».

و كان قتل منهم ثلاثة عشر. (١) ٧.

ص: ٢٥

١- . سير اعلام النبلاء: ٣/٢٥، رقم الترجمة ٧.

هذه جريمته النكراء فى عهد الجاهليه و تكشف عن خبث باطنه و طينته حيث قتل ثلاثه عشر شخصاً من أرحامه طمعاً فى أموالهم، و الإسلام و إن كان يجب ما قبله من حيث الحكم التكليفى، إلا أنه لا يغير خبث سريره الإنسان الذى شب عليه إلا بالعكوف على باب التوبه و الانقطاع إلى الاعمال الحسنه و التداوم عليها و التى تنم عن تبدل حاله و إيقاظ ضميره.

هذه صحيفه حياته السوداء قبل الإسلام، و أما بعده فلم تختلف كثيراً، و يشهد على ذلك الأمور التاليه:

٢. أخرج الذهبى عن عبد الله بن ظالم قال: كان المغيره ينال فى خطبته من على، و أقام خطباء ينالون منه، و ذكر الحديث فى العشره المشهود لهم بالجنه لسعيد بن زيد. (١)

٣. ان معاويه وضع قوماً من الصحابه و قوماً من ٧.

ص: ٢٦

١- . سير اعلام النبلاء: ٣/٣١، رقم الترجمة ٧.

التابعين على روايه أخبار قبيحه فى على (عليه السلام) تقتضى الطعن فيه و البراءه منه، و جعل على ذلك جُعللاً يرغب فى مثله،
فاختلفوا ما أرضوه، منهم المغيره بن شعبه. (١)

٤. أخرج أحمد فى مسنده عن قطبه بن مالك قال: نال المغيره بن شعبه من على، فقال زيد بن أرقم:

قد علمت أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان ينهى عن سبّ الموتى فلم تسبّ عليّاً و قد مات. (٢)

٥. و قد أخرج أيضاً فى مسنده أحاديث نيله من أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خطبته و اعتراض سعيد بن زيد عليه. (٣)

٦. قال ابن الجوزى: قال: قدمت الخطباء إلى المغيره بن شعبه بالكوفه، فقام صعصعه بن صوحان فتكلم، فقال المغيره: أرجوه فأقيموه على المصطبه فليعلن. ٨.

ص: ٢٧

١- . شرح نهج البلاغه ابن أبى الحديد: ١/٣٥٨.

٢- . مسند أحمد: ٤/٣٦٩.

٣- . المسند: ١/١٨٨.

علياً، فقال: لعن الله من لعن الله و لعن علي بن أبي طالب، فأخبره بذلك، فقال: أقسم بالله لتقيّدنه، فخرج، فقال: إنّ هذا يابى إلاّ على بن أبي طالب فالعنوه لعنه الله، فقال المغيرة: أخرجوه أخرج الله نفسه. (١)

إنّ سوابقه تحكى على أنّه كان داهيه يستغل دهائه لنيل مآربه بأى قيمه كانت و إن انتهت على حساب الإسلام.

٧. روى الذهبي أنّ معاويه دعا عمرو بن العاص بالكوفه، فقال: أعنى على الكوفه، قال: كيف بمصر؟ قال: استعمل عليها ابنك عبد الله بن عمرو، قال: فنعم فبينما هم على ذلك جاء المغيرة بن شعبه و كان معتزلاً بالطائف فناجاه معاويه، فقال المغيرة: تؤمّر عمرواً على الكوفه، و ابنه على مصر و تكون كالقاعد بين لحى الأسد، قال: ما ترى؟ قال: أنا أكفيك الكوفه، قال: فافعل. فقالر.

ص: ٢٨

١- . كتاب الأذكياء لابن الجوزى: ١٤٢، طبع دار الفكر.

معاويه لعمر و حين أصبح إني قد رأيت كذا، ففهم عمرو، فقال: أ لا أدلك على أمير الكوفه؟ قال: بلى، قال: المغيره، و استغن برأيه و قوته عن المكيد، و اعزله عن المال، قد كان قبلك عمر و عثمان فعلا ذلك قال:

نعم ما رأيت، فدخل عليه المغيره، فقال: إني كنت أمرتك على الجند و الأرض، ثم ذكرت سنه عمر و عثمان قبلي، قال: قد قبلت. (١)

و كفت سنه عمر و عثمان في حقه في الدلاله على مدى ما كان يتمتع الرجل به من الأمانه و الورع في حقوق المسلمين و أموالهم!! ٨. و الذي يشهد على موبات الرجل و انه لم يتغير عما كان عليه في عصر الجاهليه انه اتهم بالزنا و هو أمير الكوفه في عصر الخليفه عمر بن الخطاب و شهد عليه شهود أربعة، منهم: أبو بكره و نافع و شبل فشهدوا على ٧.

ص: ٢٩

١- . سير اعلام النبلاء: ٣/٣٠، رقم الترجمة ٧.

أنهم رأوه يولجه و يخرججه و يلج ولوج المِرْوَد في المكحله فلما حاول رابع الشهود و هو زياد بن أبيه حاول الخليفه أن يدرأ عنه الحد للشبهه فخاطبه بقوله: إني لأرى رجلاً لم يخز الله على لسانه رجلاً من المهاجرين، فقال له الخليفه: أ رأيتَه يدخله كالميل في المكحله؟ فقال: لا، و لكنني رأيت مجلساً قبيحاً و سمعت نفساً عالياً و رأيتَه متبطنها(١)... و بذلك درأ عنه الحد بالشبهه.

فهذه مكانه الرجل بين المسلمين، أ فيمكن أن يقبل حديث ذلك الرجل في أمر عبادي يمارسه المسلمون في نهارهم و لييلهم؟! و ثانياً: نفترض أنه رجل يحتج بحديثه و أنّ الإسلام جبّ ما قبله، و لكنّه من أين ثبت أنّ فعل النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) كان بعد نزول المائده؟ إذ من المحتمل أن يكون قبله بكثير، و قدّه.

ص: ٣٠

١- . سير اعلام النبلاء: ٣/٢٨، رقم الترجمة ٧؛ الأغاني: ١٤/١٤٦؛ تاريخ الطبري: ٤/٢٠٧؛ الكامل: ٢/٢٢٨، إلى غير ذلك من المصادر المتوفرة.

أسلم الرجل قبل صلح الحديبيه الذى كان فى العام السادس، و يؤيد ذلك ما رواه الذهبى عن أبى إدريس قال: قدم المغيره بن شعبه دمشق فسألته، قال: وضأت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فى غزوه تبوك فمسح على خفيه. (١)

الثالث: دراسه سائر الروايات

قد روى غير واحد من المحدثين فعل النبى فى السفر أو فى السفر و الحضر و أنه مسح على الخفين، و الغالب عليها هو نقل فعل النبى من دون أن يذكر فيها لفظه و أنه أمر بالمسح على الخفين، و على فرض أنه أمر لفظاً بالمسح على الخفين لم تعين ظروف العمل، و قد جمع أبو بكر البيهقى عامه الروايات فى السنن، فنذكر قسماً كبيراً مما رواه:

١. عن سعد بن أبى وقاص أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) مسح

ص: ٣١

١- . سير اعلام النبلاء: ٣/٢٢.

٢. عن حذيفه قال: مشى رسول الله إلى سباطه قوم فبال قائماً، ثم دعا بماء فجثته بماء فتوضأ و مسح على خفيه. و قال: رواه البخارى فى الصحيح عن آدم بن أبى أياس، و رواه مسلم من وجه آخر عن الأعمش.

و كفى فى ضعف هذه الروايه أنه نسب إلى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) ما لا يليق بمنزلته و مكانته و لا يرتكبه إلا الأراذل من الناس.

كيف يمكن أن ينسب إلى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) أنه بال قائماً مع أن المروى عن ابن مسعود أنه قال: من الجفاء أن تبول و أنت قائم، و كان سعد بن إبراهيم لا يجيز شهادته من بال قائماً.

قالت عائشه: من حدّثكم أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يبول قائماً فلا تصدّقوه، ما كان يبول إلا قاعداً.

ثم إن ابن قدامه بعد ما نقل هذا حاول أن يصحّح

الحديث بقوله: و لعلّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فعَل ذلك لتبيين الجواز و لم يفعله إلا مره واحده، و يحتمل أنه في موضع لا يتمكّن من الجلوس فيه. (١)

و ما ذكر من الوجه الأوّل مردود بأنّ في إمكان الرسول أن يبيّن جواز المسح على الخفين بكلامه لا بفعله الذي يعد من صفات غير المباليين بأحكام الشريعة.

قد أخرج ابن ماجه في سننه عن عمر قال: رأني رسول الله أبول قائماً، فقال: يا عمر لا تبل قائماً. (٢)

مضافاً إلى أنّ ظاهر الحديث أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لم يتطهّر من البول فلا بدّ من القول بالحذف و التقدير في جمل الحديث، و على فرض الصحّه فهو ينقل فعل النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) من دون أن يوقّت ظروفه فلا يكون حجّه في مقابل القرآن الكريم. و لعلّه كان قبل نزول آيه الوضوء. و به تظهر حال ٩.

ص: ٣٣

١- . المغنى: ١/١٥٦.

٢- . سنن ابن ماجه: ١/١١٢، برقم ٣٠٩.

روايه سعد بن أبي وقاص حيث لم تعين ظرف العمل و أنه هل كان قبل نزول المائده أو بعدها؟ ٣. عن جعفر بن أميّه بن الضمري، عن أبيه: رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) مسح على عمامته و خفيه، و الكلام فى هذا الحديث هو نفس الكلام فى الحديثين السابقين.

٤. عن كعب بن عجره قال: حدّثنى بلال قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) توضّأ و مسح على الخفين و الخمار.

٥. عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) توضّأ مرّه مرّه و مسح على الخفين، و صلّى الصلوات كلّها بوضوء واحد. فقال له عمر: صنعتَ شيئاً ما كنتَ تصنعه. فقال:

عمداً فعلته يا عمر.

أقول: قد قام رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بفعله هذا يوم الفتح قبل نزول سورة المائده بشهاده روايه بريدة حيث قال: صلّى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد

ص: ٣٤

و مسح على خفيه. فقال له عمر: إنني رأيتك صنعت شيئاً لم تصنعه قال: عمداً صنعته.

٦. روى المقدم بن شريح قال: سألت عائشه عن المسح على الخفين؟ فقالت: ايت علياً فإنه أعلم بذلك مني، فأتيت علياً فسألته عن المسح، فقال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يأمرنا أن يمسخ المقيم يوماً و ليله و المسافر ثلاثاً.

و لا يصح الاحتجاج به و بنظيره ما لم يثبت ظرف العمل و ان فعل النبي كان بعد نزول سورة المائدة. (١) .

ص: ٣٥

١- . لاحظ في الوقوف على هذه المأثورات: السنن الكبرى للبيهقي: ٢٧٠/٢٧١.

ثم إن هناك تساؤلات حول هذه المسأله نظرهما على صعيد البحث و الدراسه، و لعلّ الفقيه المفتى بجواز المسح على الخفين في عصرنا هذا يجد لها أجوبه:

١. لا شك أن الوضوء و إن كان عباده و شرطاً في صحه الصلاه و لكنّه في الوقت نفسه تطهير للمتوضئ يقول سبحانه في ذيل آيه الوضوء: (وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (١).

فإذا كان الوضوء كالغسل و التيمم سبباً للتطهير فهو فرع مباشره الرجلين لا الخفين و النعيلين و لا الجوربين،

ص: ٣٦

فإن المسح عليها لا- يستتبع طهاره إن لم يؤثر في انفعال اليد بالأوساخ التي على الخفّين أو النعلين أو الجوربين. فتجوزة في الحضر و السفر اختياراً مؤقتاً أو غير مؤقت على خلاف النظافة التي دعا إليها الإسلام في غير واحد من تعاليمه.

٢. إن المسح على الخفّين مسألة فقهية فرعية اختلف فيها الصحابة و التابعون، و قد اشتهر عن علي و ابن عباس و عائشه و أئمه أهل البيت قاطبه و غيرهم المنع عنه، و كان الإمام (عليه السلام) و تلميذه حبر الأئمة يستدلّان بأن آية الوضوء نسخت هذا، و مع هذا فلا- يتجاوز الاختلاف فيه عن الاختلاف في الحكم الفرعي، و ما أكثر الخلاف في الأحكام الفرعية، و مع ذلك نرى أنّ شهاب الدّين أحمد بن محمد القسطلاني ينقل في شرحه على صحيح البخاري عن الكرخي أنّه قال: أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفّين، و ليس [المسح] بمنسوخ، لحديث مغیره في

غزوه تبوك و هي آخر غزواته (صلى الله عليه و آله و سلم) و المائده نزلت قبلها في غزوه المريسيع، فأين النسخ للمسح. (١)

و لا يخفى ما في كلامه من الوهن.

أمّا أولاً: فإنّ ما ذكره لا يخلو من المغالاه في القول، إذ أي ملازمه بين عدم تجويز المسح على الخفّين و الخروج عن حظيره الإسلام و ليس في المسأله إلاّ خبر واحد كخبر المغيره، غير المفيد علماً و لا قطعاً.

و اتّهام المخالف بالكفر سيئه موبقه، و قد قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما». (٢)

و ثانياً: أنّ المائده نزلت قبل رحيله (صلى الله عليه و آله و سلم) بثلاثه أشهر أو أقلّ، و أمّا غزوه المريسيع، فقد كانت في شهر شعبان من العام السادس من الهجره، و قيل قبله. (٣) نعم نزل فيها ٩.

ص: ٣٨

-
- ١- في المصدر مكان أين: فأمن، راجع: إرشاد السارى: ١/٢٧٨.
 - ٢- صحيح مسلم: ١/٥٦، كتاب الإيمان باب من قال لأخيه يا كافر.
 - ٣- السيره النبويه لابن هشام: ٢/٢٨٩.

آيه التيمم و هي قوله سبحانه: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا). (١)

٣. و ممّا يشهد على أنّ النزاع بين الصحابه و التابعين فى مسأله المسح على الخفين كان على قدم و ساق أنّ بعض من يروى المسح على الخفين عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) يعمل بخلافه. روى البيهقى عن عبد الرحمن بن أبى بكره، عن أبيه أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) سئل عن المسح على الخفين فقال: للمسافر ثلاثة أيام و لياليهنّ و للمقيم يوم و ليله، و كان أبى (أبو بكره) ينزع خفيه و يغسل رجليه. (٢)

و لما كان ذيل الحديث يوجد وهنا فيما يرويه عن ٦.

ص: ٣٩

١- . النساء: ٤٣.

٢- . السنن الكبرى: ١/٢٧٦.

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث إن عمله كان على خلاف روايته، حاول غير واحد من المحدثين تصحيحه. (١)

٤. إن الظاهر من غير واحد من الروايات التي نقلها البيهقي في سننه أنه يجوز المسح على الخفين في السفر والحضر جميعاً، وقد عقد باباً بهذا العنوان: «باب مسح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على الخفين في السفر والحضر»، وقد عرفت روايه حذيفه و أسامه أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مسح على الخفين وهو في المدينة، ومعنى ذلك أنه يجوز أن يختار المكلف طيله عمره المسح على الخفين، وأن غسل الرجلين مختص بمن لم يلبس الخفين، وهذا شيء لا - ترتضيه روح الفقه ولا - سيره المتشرّعه ولا حكمه الموضوع.

و إن كنت في شكّ من ذلك، فإليك فتاوى الفقهاء في هذا الصدد:».

ص: ٤٠

١- . الشرح الصغير: ١/١٥٢، ١٥٣، ١٥٨؛ جواهر الإكليل: ١/٢٤، و لاحظ الموسوعه الفقهيه الكويتيه، ج ٣٧، ماده «مسح».

يرى جمهور الفقهاء الحنفيّيه و الشافعيّيه و الحنابله، توقيت مدّه المسح على الخفّين بيوم و ليله في الحضر و ثلاثه أيّام للمسافر، و لكن المالكيه تجوّز المسح على الخفّين في الحضر و السفر من غير توقيت بزمان، فلا- ينزعهما إلّا- بموجب الغسل و يندب للمكلّف نزعهما في كلّ أسبوع مرّه يوم الجمعة و لو لم يرد الغسل لها، و نزعهما مرّه في كلّ اسبوع في مثل اليوم الذي لبسهما فيه، فإذا نزعهما لسبب أو لغيره وجب غسل الرجلين.

و استدّلوا بما رواه ابن أبي عمارة، قال: قلت: يا رسول الله: أمسح على الخفّين؟ قال: نعم، قلت: يوماً؟ قال: و يومين، قلت: و ثلاثه؟ قال: نعم و ما شئت. (1)

5. إنّ الشيء الغريب حقّاً هو أنّ الفقهاء لم يجوّزوا المسح بماء الوضوء على الرجلين مباشرة لا في الحضر و لا في السفر، و مع ذلك جوّزوا المسح على الخفّين على الرغم 5.

ص: 41

1- . كتاب المجموع شرح المهذب للنووي: 1/505.

من أنّ الخفين لا صلّه لها بالمتوضّئ سوى أنّهما وعاءان للرّجلين.

٦. ثمّ هناك من يتصوّر أنّ الحكمه في جواز المسح على الخفّين، التيسير و التخفيف عن المكلفين الذين يشقّ عليهم نزع الخف و غسل الرجلين في أوقات الشتاء و البرد الشديد، و في السفر و ما يصاحبه من الاستعجال و مواصله السفر. (١)

و ما ذكر من الحكمه لو صحت يوجب اختصاص المسح على الخفّين بموارد الحرج و الضروره، و أين هذا من الإفتاء به دون تقييد؟! ٧. و أظنّ أنّ الإصرار على بقاء حكم المسح على الخفّين كان لأجل مخالفه الإمام على (عليه السلام) حيث كان هو و بيته يجاهرون بالمنع من المسح على الخفّين، و قد أعطى المجوّزون المسأله أكثر ممّا تستحقّ، قال أبو بكر بن المنذر: ٢.

ص: ٤٢

١- . الموسوعه الفقهيّه: ٣٧/٢٦٢.

روينا عن الحسن البصرى، حدثنى سبعون من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يمسح على الخفين، قال: وروينا عن ابن المبارك قال: ليس فى المسح على الخفين اختلاف. هو جائز قال جماعات من السلف نحو هذا. (١)

كما ذكر البيهقى أسماء حوالى عشرين صحابياً جؤزوا المسح على الخفين منهم: عمر بن الخطاب و سعد ابن أبى وقاص و عبد الله بن مسعود و حذيفه بن اليمان و أبو أيوب الأنصارى و أبو موسى الأشعري و عمّار بن ياسر و جابر بن عبد الله و عمرو بن العاص و أنس بن مالك و سهل بن سعد و أبى مسعود الأنصارى و المغيرة بن شعبه و البراء بن عازب و أبى سعيد الخدرى و جابر بن سمره و أبو أمامه الباهلى و عبد الله بن الحارث بن جزر و أبو زيد الأنصارى. (٢)

ص: ٤٣

١- .المجموع: ١/٥٠١.

٢- . سنن البيهقى: ١/٢٧٢.

و العجب أنّهم عطفوا عليّاً (عليه السلام) و ابن عباس علي هؤلاء لمزيد الثقة بالجواز.

فروع المسألة

ثم إنّ القائلين بجواز المسح على الخفّين اختلفوا فيما يرجع إليه من فروع اختلافاً شديداً فاختلفوا فى المواضع التالية:

١. تحديد المحل: فاختلفوا فيه فقال قوم: إنّ الواجب من ذلك مسح أعلى الخف و إنّ مسح الباطن أعنى: أسفل الخف مستحب، و مالك أحد من رأى هذا، و الشافعى؛ و منهم من أوجب مسح ظهورهما و بطونهما، و هو مذهب ابن نافع من أصحاب مالك.

و منهم من أوجب مسح الظهور فقط و لم يستحب مسح البطون، و هو مذهب أبى حنيفة و داود و سفيان و جماعه؛ و شدّ أشهب: فقال: إنّ الواجب مسح الباطن أو

ص: ٤٤

الأعلى، أيهما مسح، و سبب اختلافهم تعارض الآثار الواردة في ذلك و تشبيه المسح بال غسل.

٢. نوع محل المسح فإنّ القائلين به اتفقوا على جواز المسح على الخفين و اختلفوا في المسح على الجوربين، فأجاز ذلك قوم و منعه قوم، و مّمّن منع ذلك: مالك و الشافعي و أبو حنيفة، و مّمّن أجاز ذلك: أبو يوسف و محمد صاحباً أبي حنيفة و سفيان الثوري، و سبب اختلافهم في صحّة الآثار الواردة عنه (صلى الله عليه و آله و سلم)، أنّه مسح على الجوربين و النعلين، و اختلفهم أيضاً في هل يقاس على الخف غيره، أم هي عباده لا يقاس عليها و لا يتعدى بها محلّها؟ ٣. صفة الخفّ فإنهم اتفقوا على جواز المسح على الخفّ الصحيح و اختلفوا في المخرق، فقال مالك و أصحابه: يمسح عليه إذا كان الخرق يسيراً، و حدّد أبو حنيفة بما يكره الظاهر منه أقلّ من ثلاثة أصابع، و قال قوم بجواز المسح على الخفّ المنخرق ما دام يسمّى خفّاً، و إن

ص: ٤٥

تفاحش خرقه، و ممّن روى عنه ذلك الثورى، و منع الشافعى أن يكون فى مقدّم الخف خرق يظهر منه القدم، و لو يسيراً فى أحد القولين عنه. ثم ذكر سبب اختلافهم.

٤. التوقيت فإنّ الفقهاء اختلفوا فيه، فرأى مالك أنّ ذلك غير مؤقت و إنّ لا يبس الخفّين يمسح عليها ما لم ينزعها أو تصيبه جنابه، و ذهب أبو حنيفة و الشافعى إلى أنّ ذلك مؤقت. و السبب فى اختلافهم اختلاف الآثار فى ذلك.

٥. شرط المسح على الخفين هو أن تكون الرجلان طاهرتين بطهر الوضوء و ذلك شىء مجمع عليه إلاّ خلافاً شاذاً. و قد روى عن ابن القاسم عن مالك، ذكره ابن لبابه فى المنتخب و إنّما قال به الأكثر لثبوته فى حديث المغيرة و غيره إذا أراد أن ينزع الخف عنه فقال (عليه السلام): دعهما فإنّى ادخلتهما و هما طاهرتان، و المخالف حمل هذه الطهاره على الطهاره اللغويه.

٦. الاختلاف فى نواقض هذه الطهاره فانهم اجمعوا على انها نواقض الوضوء بعينها و اختلفوا هل نزع الخف ناقض لهذه الطهاره أم لا؟ فقال قوم: إن نزع و غسل قدميه فطهارته باقيه، و إن لم يغسلهما و صلى أعاد الصلاه بعد غسل قدميه، و ممن قال بذلك مالك و أصحابه و الشافعى و أبو حنيفه إلى أن قال و قال قوم: طهارته باقيه حتى يحدث حدثاً ينقض الوضوء و ليس عليه غسل، و ممن قال بهذا القول داود و ابن أبى ليلى و قال الحسن بن حى: إذا نزع خُفَّيه فقد بطلت طهارته. (١)

و هذه الاختلافات فى الفروع مبنيه على القول بجواز المسح على اختيار، فإذا بطل الأصل يكون الكلام فى الفروع أمراً لغوياً لا طائل تحته و إن أطنب القائلون بالجواز الكلام فيها.ص.

ص: ٤٧

١- . بدايه المجتهد: ٢٣١/١٨ بتلخيص.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

